

سليمان يفتح الحوار الوطني بالدعوة إلى تكامل الجيش والمقاومة

جنبلاط «يصالح» إيران ... وعون يسأل عن المرجعية الدستورية ... وتوافق على هدنة إعلانية
السفير 17-9-2008

مع استئناف مؤتمر الحوار الوطني في القصر الجمهوري، برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، يكون بند جديد من بنود اتفاق الدوحة قد وضع موضع التنفيذ، فيما يبقى البند الأهم، المتعلق بالتقسيمات الانتخابية، رهن تبليغ رئيس المجلس النيابي نبيه بري من لجنة الإدارة والعدل النيابية إنجاز السلة الاصلاحية الانتخابية، حتى يبادر الى دعوة الهيئة العامة لقرارها قبل نهاية أيلول، لينصرف بعد ذلك، الجميع لاعداد العدة للانتخابات المقررة في نهاية ربيع العام ٢٠٠٩.

لم يحمل مؤتمر الحوار جديدا، ما خلا الكلمة الهامة لرئيس الجمهورية، التي ستشكل ركيزة للنقاش في موضوع الاستراتيجية الدفاعية، وخاصة لجهة تأكيده أن إسرائيل «لا تزال مصدر الخطر الأبرز علينا»، داعيا الى وضع استراتيجية تتكامل فيها كل عناصر قوة الدولة، وذلك استنادا إلى حق لبنان «شعبا وجيشا ومقاومة» في الدفاع عن أرضه، وأبدى ثقته التامة «أن في استطاعتنا وضع استراتيجية تحمي لبنان تستند إلى قواتنا المسلحة، وتستفيد من طاقات المقاومة وقدراتها».

وقد جاء خطاب الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله، ليل أمس، مكملا لخطاب رئيس الجمهورية ومتكاملا معه، عبر تشديده على وجوب أن تصبح الدولة قوية وقادرة حتى تتولى حماية لبنان وجميع أبنائه، معتبرا أن ذلك في صلب وظيفة وواجب الدولة. وأشار الى أن لا أحد يختلف مع الثاني أن واقع الحال اليوم ليس كذلك، مجددا ترحيب الحزب بالحوار ومشيدا بخطاب رئيس الجمهورية «المدرّوس والدقيق والمسؤول والوطني والذي يعبر عن روح جامعة وإرادة جامعة وروحية عالية لمعالجة الملفات الحساسة والمصيرية في البلد». مشددا على أولوية تنفيذ بند وقف التصعيد السياسي والاعلامى .

وفي الوقت نفسه، بدت مشاركة رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط في حوار القصر الجمهوري، تثبتا لتموضعه السياسي في نقطة وسط بين المعارضة والنائب سعد الحريري، حيث بدا تجاوبه سريعا مع مبادرة رئيس الجمهورية المنسقة مع رئيس مجلس النواب لاجراء مصالحة علنية بينه وبين رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، وكذلك في تحفيزه النائب الحريري على المشاركة في اجتماع مصالحة خماسي في مكتب رئيس الجمهورية بحضوره وبري ورعد وجنبلاط والحريري .

لم يقتصر الأمر على ذلك من قبل وليد جنبلاط، بل هو صادق على الاعتبار الأمني الذي يحول دون تحقيق المصالحة بين الحريري والسيد حسن نصر

الله، داعيا حليفه الى الأخذ في الاعتبار الموضوع الأمني، مستشهدا بقول وزير المواصلات الاسرائيلي شاؤول موفاز، حول استعداده لتغطية أية فرصة أمنية لاغتيال «السيد» (نشر الكلام في الصحف وكذلك للوزيرة تسيبي ليفني)، مشددا على تجاوز الشكليات من الجانبين باتجاه تحقيق المصالحة.. وجرى التشديد على وجوب الاستفادة من اجواء المصالحات التي تحققت، والانطلاق منها الى مصالحة اوسع .

كما ساد الجو نفسه، في لقاء ثلاثي جمع الرئيس بري والنائبين جنبلاط ورعد، حيث برز ارتياح مشترك للخطوة التصالحية التي تمت في خلدة بين «حزب الله» والحزب الاشتراكي مع التأكيد، كما عبر جنبلاط، على اهمية المتابعة في هذا السياق، والتعجيل قدر الامكان في كل ما يؤدي الى لملمة الوضع، وصولا الى تذليل كل العقبات وازالة اثار ما حصل، وخصوصا ان الطرفين قاتلا في الخندق الواحد في انتفاضة ٦ شباط وغيرها .

يذكر أن اجتماعا سيعقد اليوم في دارة خلدة بين الحاج وفيق صفا والنائب أكرم شهبوب وبنافش تفصيليا آلية ترجمة المصالحة في المستوى التربوي أولا .

وما لم يقله وليد جنبلاط، هو أن ما يجري على الأرض، من توترات، وآخرها في البقاع الأوسط، هو ادعى بكثير للمصالحة، حيث بات واضحا أنه لا بد من ولوج ممر الأمن مع كل خطوة من خطوات تنفيذ اتفاق الدوحة وصولا الى استئناف مؤتمر الحوار ...

وبدا أن جنبلاط قد اتخذ قرارا استراتيجيا لا عودة عنه، ولكن ما يجعله يتبع سياسة الخطوة خطوة، وآخرها ايفاد أحد كبار مساعديه السياسيين، أمس، الى السفارة الايرانية، حيث اجتمع بالسفير الايراني محمد رضا شيباني وشددا على أهمية فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الجانبين، أن جنبلاط اتخذ قرارا موازيا بعدم كسر تحالفه مع الحريري، ولو أن الأخير يتحفظ على خطوة من هنا أو هناك .

وفي انتظار «مبادرة ما» على صعيد التحضير للقاء نصر الله - الحريري، فان مجريات جلسة الحوار كانت هادئة عموما، على مدى ساعتين ونصف الساعة، ولم يعكر صفوها سوى بعض التشويشات، خاصة من جانب الرئيس أمين الجميل وقائد «القوات» سمير جعجع، عبر اثارتهما قضية سلاح «حزب الله»، الأول من زاوية قضية حادثة سجد وتجربة المقاومة الفلسطينية في لبنان، والثاني، من زاوية ما تضمنه اتفاق الدوحة حول بند السلاح خارج اطار الدولة .

واللافت للانتباه أن موقف الاثنين، صادف اليوم نفسه، الذي دخلت فيه دبابات اسرائيل العاصمة بيروت، قبل ستة وعشرين عاما، بمباركتهما، لتنتقل بعد ذلك شرارة المقاومة عبر بيانها التأسيسي في ١٦ أيلول ومن ثم العمليات التي جعلت المحتلين يولولون عبر مكبرات الصوت طالبين من أهالي العاصمة وقف اطلاق النار عليهم لأنهم قرروا مغادرة بيروت .

وبالتزامن مع الحوار، شارك نحو الف فلسطيني ولبناني في مسيرة

لمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لمجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا. وحملت مجموعة من الناشطين اليساريين الايطاليين الذين يشاركون كل سنة في احياء المناسبة، لافتة كبيرة كتب عليها بالاطالية «كي لا ننسى صبرا وشاتيلا». وتخلل المسيرة الى أضرحه الشهداء اطلاق الف بالون ارتفعت في الهواء بألوانها الحمراء والخضراء والبيضاء وهي ألوان العلمين الفلسطيني واللبناني .

نصر الله: سنطالب بتوسيع المشاركة
وما كان يعلنه «حزب الله» قبيل التمام طاولة الحوار، وأعاد التأكيد عليه أمينه العام بعد انتهاء جلسة أمس، بادر الى قوله النائب محمد رعد، على مسمع الـ ١٤ بأن الحزب يشدد على توسيع المشاركة، وهو الأمر الذي أثار أيضا حفيظة بعض المشاركين من فريق الموالاتة، حيث انبرى سمير جعجع للقول اننا محشورون أيضا بعدم تمثيل دوري شمعون !
وقال السيد نصر الله ردا على السائلين لماذا التوسيع الآن وليس في السابق، بالقول ان الموضوع سياسي وأخلاقي وهناك حدث كبير حصل بعد توقف الحوار هو حرب تموز، وبينما كانت هناك قوى سياسية داخلية لها أدوار غير مفهومة في تلك الحرب، فان الوفاء لمن احتضنوا المقاومة ودعموها وضحو الى جانبها ورهنوا مصيرهم بمصيرها «يقضي بان نطالب بحزم بان تكون على رأس الطاولة وليس على كعب الطاولة وهذا المطلوب سنتابعه بجدية وانا اعلم بانه ستحصل خلال هذا الفاصل الزمني بين موعد اليوم والموعد المقبل مشاورات مكثفة مع مختلف القوى السياسية لتحقيق هذا الغرض.»

المحضر غير الرسمي للحوار
ووفق المحضر غير الرسمي الذي حصلت عليه «السفير» (راجع ص ٣)، فان كلمة الرئيس سليمان لقيت صدى مريحا سيما وان رئيس الجمهورية، وفي الجلسة المغلقة، اكمل بالتشديد على جو المصالحات، وضرورة تعزيز خطوات المصالحة .

وبعد كلمة سليمان ومن ثم الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، تعاقب المشاركون على الكلام، وتحدث معظمهم بشكل مقتضب، ما خلا مطالعة مطولة قدمها امين الجميل، منطلقا فيها من اختلاف حول مفهوم السيادة. وما لفت الانتباه خلال تلاوة الجميل مطالعته الطويلة، هو ان النائب جنبلاط، قام من مقعده، ودار حول المشاركين في الحوار، ووزع عليهم نسخا من رؤية اللقاء الديموقراطي للاستراتيجية الدفاعية قائلا لهم «اقروها، فيها افكار لطيفة.»

وفي مداخلته، جدد الرئيس نبيه بري التأكيد على اهمية الحوار وضرورته، مشددا على ان الاولوية الآن هي للاستراتيجية الدفاعية، وعندنا اعلان الدوحة، ومقررات الحوار الوطني التي يجب ان نعمل على وضعها موضع التنفيذ .

وحرص الرئيس فؤاد السنيورة على لفت انتباه الحاضرين الى التحولات

التي تحصل في المنطقة والعالم والتوترات الحاصلة هنا وهناك. وهذا ما يفترض ان نحرض على الا يكون لبنان مسرحا لصراعات الآخرين على ساحته .

كما ان السنيورة شدد على أولوية الملف الاقتصادي، « الذي لا نريد ان ينعكس عليه الوضع الامني والسياسي»، وسأل عن مصير قرارات الحوار السابق وخاصة في موضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ... وجاءت مداخلة النائب ميشال عون تحت ثلاثة عناوين، اشار في الاول الى وجود شقين سياسي وتقني متصلين بالاستراتيجية. وتوجه الى المشاركين بالقول: في هذه الاستراتيجية يجب ان نقرر ما اذا كان من الضروري وجود مقاومة في اطارها ام لا، اي هل نحن في حاجة الى مقاومة ام لا. واذا كنا بحاجة اليها، فالمفروض ان ننظم عملها هي والجيش. واذا لسنا بحاجة لها، فلنقل اننا لسنا بحاجة لها، وعلى هذا الاساس نرسم تقنيات الاستراتيجية .

وتحت العنوان الثاني، اثار عون موضوع الارهاب، مشددا على ضرورة معالجة هذا الامر الخطير بالسرعة القصوى. وتناول ثالثا اثار طريقة حكم حكومة السنيورة، وقال: اثناء الازمة الحكومية، حصلت امور تقتضي منا ان نوحده رؤيتنا تجاه بعض النصوص الدستورية، ولا سيما حول الآتي: اذا اختلفنا حول شرعية الحكومة، واختلف المجلس النيابي مع الحكومة، فمن بيت بالخلاف، ومن هي المرجعية التي يفترض ان نعود اليها في مثل هذه الحالات، ثم من يفسر الدستور .

وركز جنبلاط في مداخلته على اساس الرغبة في الخروج من الازمة بما يطوي الصفحة السابقة، ارتكازا على الاستراتيجية الدفاعية ومقررات الحوار الوطني واعلان الدوحة. مشيرا الى ان هناك مقارنة مختلفة بيننا حول اتفاقية الهدنة. الا ان هذا لا يمنع ان نؤكد على مرجعية الطائف، ومن ضمنه اتفاقية الهدنة .

ولفتت مداخلة النائب محمد الصفدي الانتباه، لجهة تحذيره من الخطر المحدق بالبلد، واعرب عن تخوفه من ان قوى كبرى تسعى جهدها لأن تفجر الفتنة السنوية الشيعية، من اجل اسقاط كل المنطقة. وهو الامر الذي اكد عليه النائب جنبلاط، الذي شدد على ضرورة التعاطي مع هذا الموضوع بجدية والعمل على منع حدوثه .

الحريري: كل شيء يجب أن يكون في كنف الدولة وبرزت مداخلة النائب سعد الحريري، قال فيها «اننا في مكان والبلد في مكان اخر، الناس متوترة، وهناك مواطنون يقتلون على الطرقات» (استشهد بالمعلومات التي وردت للمشاركين حول تغلبايا والمواجهة التي حصلت مع الجيش)، وشدد على ضرورة انهاء هذا الامر، معتبرا ان لا حل لهذا الموضوع الا بالدولة، ومشروع الدولة، مؤكدا على ان كل شيء يجب ان يكون في كنف الدولة .

واعرب النائب محمد رعد عن الانفتاح على اي امر، مشيرا الى اتفاق

الدوحة ومقررات الحوار والى البند المتبقي من الحوار الوطني في ٢٠٠٦ اي الاستراتيجية الدفاعية. معتبرا ان هذه الامور مطروحة كلها على جدول الاعمال اضافة الى موضوعات اخرى تستحق ان تطرح بجدية، ولا سيما موضوع توسيع الحوار .

على أن اهم ما اكد عليه رعد، هو وجوب ان يخرج الحوار بما يطمئن جمهور الناس في الخارج، ولاسيما لجهة التأكيد على اننا ذاهبون في اتجاه التفاهم. فالمطلوب ان نقدم للجمهور خطابا يطمئنه، وفي سياق هذا الامر يجب ان نؤكد على تعزيز خطوات المصالحة، وعلى ان يسود الخطاب الهادئ، وعلى ان تلعب وسائل الاعلام على اختلافها، دورها الايجابي في هذا المجال اي ان تتعاطى مع هذا الامر بكل مسؤولية .

وحاول سميير جعجع التركيز على نقطة اعتبرها اساسية، وهي القول بان حوار الامس، هو استئناف للحوار الذي بدأ في الدوحة او من النقطة التي توقفنا عندها حول علاقة التنظيمات المسلحة بالدولة .

واعبر النائب ميشال المر، ان موضوع الاستراتيجية هو شأن متعلق بالجيش، ونحن في هذا المجال لسنا اهل اختصاص، مقترحا ان يقدم الجيش تصويره في شأن استراتيجية الدفاع ، سيما وان اي استراتيجية سينتهي اليها الحوار، سنعرضها على الجيش، الذي سيعطينا رايه ومن ثم نعود الى البحث في رأي الجيش وهكذا.. فلنعهد من البداية موضوع اعداد استراتيجية الى الجيش.. وقبول موقف المر بلفت انتباهه الى ان السلطة السياسية هي التي ترسم الخط السياسي، ومن ثم تطلب الى الجيش ان يعد الاستراتيجية وفق هذا الخط، وليس قبل ان ترسم هذا الخط .

واثار الوزير ايلي سكاف موضوع مؤسسات وصفها بغير الشرعية، سائلا في السياق عن مدى شرعية الهيئة العليا للاغاثة، وما هي شرعية فرع المعلومات ومجلس الانماء والاعمار؟

واما النائب غسان تويني فاقترح ميثاق شرف بين المتحاورين للالتزام بالخطوط العريضة التي ارساها خطاب القسم .

مقررات الحوار.. والجلسة المقبلة في ٥ ت ٢

في ختام المداولات، تم التوافق على الجلسة الثانية للحوار في الخامس من تشرين المقبل، وعلى اصدار بيان باسم المجتمعين أعلنوا فيه أنهم توافقوا على عدد من الأمور أبرزها اطلاق النقاش حول الاستراتيجية الدفاعية كأولوية في ضوء آراء أفرقاء الحوار المتعددة بغية التوصل الى تصور مشترك لهذه الاستراتيجية، والعمل بسرعة وجدية على معالجة التوترات الامنية والاتفاق على آلية لوضع حد نهائي لهذه الحالة بما يعزز اتجاه المصالحات الحاصلة في عدد من المناطق وتعميمها على كل الافرقاء على الاراضي اللبنانية، والاتفاق على ميثاق شرف بين المتحاورين للالتزام بالمسلمات التي اطلقها خطاب القسم والابتعاد عن أي مظهر من مظاهر الاستفزاز السياسي وتهدة الخطاب السياسي والاعلامي واعلان الافرقاء التزامهم هذه التهدة عبر وسائل الاعلام .

